

قد أكدت بأنه اذا تألفت حكومة بدون المفدال وبالإشتراك مع حركة حقوق المواطن ، فانها ستطلب اجراء مناقشة سياسية في اللجنة المركزية للحزب ، قبل تأليف مثل هذه الحكومة . لكن منير اشارت في خطابها ايضا الى انها ستصوت برضى تام الى جانب حكومة مؤلفة من ٥٨ عضوا ، شريطة ان يكون هناك ٥٨ مؤيدا بالفعل .

لم تقتصر الصعوبات التي تواجه راين في مهمته لتشكل حكومة مقلصة على مواقف بعض اعضاء حزبه ، فالمفاوضات مع الشريكين المحتملين (الاحرار المستقلين وحركة حقوق المواطن) ، اصطدمت ايضا ببعض الصعاب . فمن جهة معارضة الاحرار المستقلين لاتامة حكومة اقلية ، ومن جهة ثانية مطالبة حركة حقوق المواطن بتعديل بعض خطوط الحكومة الاساسية ورفضها ابقاء حقلنا شاغرة للمفدال . ذلك المطلب الذي لاقى تأييدا من الاحرار المستقلين . وقد شرح عضو حركة حقوق المواطن عضو الكنيست بوغز مواب الاقتراح المشترك بقوله: « سمعنا امس اقوال المرشح لرئاسة الحكومة يتسحاق راين، وقررنا انه بالنسبة لخطوط الحكومة الاساسية ، نحن على استعداد للموافقة على خطوط الحكومة الاساسية السابقة ، وان يذكر رئيس الحكومة المقبل المواضيع المحددة التي طرحتها ، في خطابه امام الكنيست لدى عرض الحكومة على الكنيست . ويبدو لنا انه لا يوجد مجال لتوقع حركة حقوق المواطن اثنا اثنتا عشرة مائلا للاتفاق الذي وقع عليه المفدال . فلا بد من ادخال تعديلات معينة على هذا الاتفاق الانتلاني . مثلا ، الغاء البند الذي ذكر فيه اسم المفدال ، وكذلك تجريد الموضوع المتعلق بقضايا الدين لمدة ثلاثة اشهر ، واذا لم ينضم المفدال الى الحكومة خلال هذه الفترة سنكون احرارا لاعادة بحث موضوع الاتفاق الانتلاني » (ر.أ.١٠ - ١٤/٥/٧٤ ، عدد ٥٣٣ ، ص ٢١٨) .

وازاء هذا الوضع ، حيث كان راين يتعرض لضغوط من الداخل ، ومن الشركاء المحتملين لم يستطع تشكيل الحكومة والتوصل الى اتفاق في المدة الاولى المحددة مما اضطره الى الطلب من رئيس الدولة اماله اسبوعا آخر لاتمام عملية تشكيل الحكومة .

هاني عبدالله

سنة أشهر ، ذلك الاقتراح الذي رفضه المعراخ بدوره .

وفي ٧٤/٥/٦ قررت ادارة المفدال ان الحزب لا يستطيع بناء على ما تم في المفاوضات الانتلانية، الانضمام الى حكومة جديدة على اساس الشروط التي اقترحتها المعراخ . وأعرب سكرتير المفدال ، على اثر صدور قرار الإدارة ، عن رأيه بان القرار قد تأثر بما جرى داخل حزب العمل من تغيير في القيادة ، حيث قال : « نعم ، يجدر بي القول ان قضية الاشخاص ، قد لعبت دورا في قرارنا الليلية ، لاننا نعتقد — من ناحية الاخلاص لقضية الحدود التاريخية لاسرائيل — ان حكومة دون جولدا ودايان وجليلي واشخاص آخرين ، تجذبنا اقل بكثير من حكومة يشترك فيها هؤلاء الاشخاص . ولا أؤمن حاليا بان حكومة مقلصة دون اشتراكنا فيها هي افضل من الحكومة الانتلانية الحالية » (ر.أ.١٠ - ٧٤/٥/٦ ، عدد ٥٢٦ ، ص ١٣١) .

الاتجاه نحو حكومة مقلصة

وعلى اثر قرار ادارة المفدال برفض مقترحات المعراخ المطلقة بايجاد حل لقضية « من هو اليهودي » ، تركزت الجهود في سبيل اقامة ائتلاف مقلص يعتمد على ٦١ صوتا (الاحرار المستقلين وحركة حقوق المواطن) . ففي ٧٤/٥/١٠ قرر مكتب حزب العمل تأليف حكومة على اساس الخطوط الاساسية الحالية ، وعلى اساس قرارات اللجنة المركزية ، الا انه طبقا لاقتراح وزير المالية، لم يجر التصويت في مكتب الحزب على خيساري حكومة تستند الى اغلبيّة ٦١ صوتا او حكومة اقلية من ٥٨ عضوا ، وتقرر ايضا باغلبية ٣٢ صوتا ضد ٢٠ عدم تقديم اقتراحات جديدة للمفدال .

وقد نتجت خلافات شديدة في وجهات النظر على اثر طلب رئاسة الحكومة ان يطرح للتصويت اقتراحها ضد تأليف حكومة تقوم على ٦١ صوتا ، وذلك بسبب معارضتها الجديّة لضم حركة حقوق المواطن . وزعمت ان ضم حركة حقوق المواطن سيؤدي الى زعزعة خطوط الحكومة الاساسية، لكن الدافع الحقيقي لدى منير هو موقفها الشخصي من رئاسة الحركة عضو الكنيست شوليت ألوني . وعلى اثر رفض طلبها، خرجت من الجلسة غاضبة . وكانت منير في خطابها الذي سبق اتخاذ القرارات،